الأبعـــــــاد الثقـــافيـــة للتنـميـــة فـــي الوطـــــن العـــربي

إسماعيل سراج الدين

" الأبـعـــاد الثقـافيـة للتـنـميـة في الوطـن العربي"

إسماعيل سراج الدين*

ملخص

لسنوات طويلة ماضية، منذ بدأ الاهتمام بالتنمية كقضية اجتماعية فقد ركزت نظرية التنمية، والنمذجة والسياسات والبرامج على تكوين رأس المال ونقل التقنية وتكوين رأس المال البشري كلبنات أساسية في عملية التنمية. إن عدم ملاءمة هذه المقاربة أصبحت تتضح بشكل متزايد، كما أن مفهوم عملية التنمية أخذ منعطفاً هاماً، حيث بدأ العلماء بإدراك وجوب النظر للتنمية على أنها نتاج مجموعة معقدة من العمليات تشمل القوى التاريخية وغير المادة إضافة إلى رأس المال المادي. في هذا النموذج الناشيء تصبح الثقافة قوة هامة في عملية التنمية. تتناول الورقة بالتحليل العناصر الرئيسية التي تقرر نشوء الثقافة، فتسلط الضوء على دور تغير التقنيات في المنظور التاريخي وتحلل بعض القوى المحركة في اطار المنطقة العربية. تبين أن ضعف الأداء التنموي غير المتوقع الذي شهدته المنطقة المنطقة العربية والذي قد يعود بعضه إلى تعليق النظرة المستقبلية الرشيدة والمنطقية التي عُرفت تاريخياً عن تقاليد المعرفة الاسلامية، والبعض الآخر إلى غياب تطور ديناميكي وثقافة علمية.

Culture and Development in the Arab World

Ismail Sirageldin

Abstract

For years, since the interest in development began as a social concern, development theory, modeling, policies, and programs focused on capital formation, transfer of technology, and human capital formation as the main building blocks of the development process. The inadequacies of this approach have become increasingly clear and the conceptualization of development processes took a significant turn as scholars began to recognize that development should be viewed as the outcome of a complex set of processes, which include, non-material and historical forces in addition to material capital. In this evolving paradigm, culture becomes an important force in the development process. The paper examines the main factors that determine the evolution of culture, focuses on the role of technological change from an historical perspective and analyzes some of these dynamics in the context of the Arab region . We argue that in this framework, the Arab region's unexpected weak development performance is traced to the suspension of the rational outlook that had historically characterized Islamic epistemological traditions in the region and to the lack of evolutionary dynamism and scientific culture.

* أستاذ الشرف المتقاعد (Emeritus)، لإقتصاد وديناميكية السكان والصحة العالمية بجامعة جونز هوبكنز، وعضو مجلس الأمناء لمنتدى البحوث الإقتصادية للدول العربية، إيران وتركيا (2001/1995).

مقدمة

حظى البعد الثقافي للتنمية بإهتمام متجدد كما هو واقع مثلاً في بعض المساهمات الموسوعية الحديثة، التي يمكن إعتبارها مكملة فيما بينها للمفهوم الحالي للتنمية والأبعاد الثقافية [1]. كما أنها تعطي في مجموعها نظرة شاملة لهذا الموضوع الحيوي – حيث أنها لم تقتصر في موضوعها على المنهج الإقتصادي النيوكلاسيكي الضيق الأفق الذي يركز على معالجة كفاءة ونمو الإنتاج الإقتصادي، بل فتحت الباب، مرة أخرى، لدراسة التنمية بجوانبها الإجتماعية والسياسية والفلسفية الشاملة. فبالرغم من أن النمو الإقتصادي يُعتبر عاملاً ضرورياً للتنمية المستدامة، إلاّ أنه ليس ليس كافياً بحد ذاته لتقديم أو إستمرارية عملية التنمية، خاصة في البلاد النامية.

إن الموضوع قيد الدراسة متشعب، حيث أن العلاقة بين الثقافة والتنمية تعتمد في توضيحها على العديد من العوامل والقيود، التي تستدعي مراجعة علوم مختلفة مثل الفلسفة والتاريخ والجغرافيا والتاريخ الطبيعي وعلم النفس والإجتماع والإقتصاد والسياسة والتقنيا، بجانب الفقة والشريعة. وبالرغم من تشعب مجالات هذه العلاقة إلاّ أنها تمثل كلاً متكاملاً لا يجوز تجزئته [2].

في الجزء الثاني من هذه الورقة، نعرض أهم المحاور التي تحدد هذه العلاقة الحيوية. وفي الجزء الثالث نقدم مفهومنا لمعنى الثقافة وأساسها الفلسفي. فالثقافة (Culture) ليست منعزلة عن المجتمع (Society) أو شخصية الفرد (Personality)، بل هي جزء من هذا المثلث الأساسي المتكامل. فعلاقة الثقافة بالتطور العلمي والتقني، وبالتالي عملية التنمية، تعتمد إلى حد كبير على تأثير هذا التطور العلمي على هيكل المثلث: المجتمع – الثقافة – شخصية الفرد. ومن بين الأسئلة الهامة المتعلقة بهذا الموضوع، سوف تركز الورقة على إجابة سؤال محوري: هل تُحدد الثقافة إمكانات التطور العلمي النقني؟ أم أن هذا التقدم الأخير يسيطر على إتجاه التطور الثقافي وبالتالي تطور المجتمع وشخصية الفرد؟ فالمراجعة التاريخية – كما سنوضح لاحقاً - تفيد بأن التطور التقني، وخاصة في طفراته الهامة، له تأثير عضوي على نمط الثقافة والعواقب السلبية لبعضها. وأن التأثير قد زاد في تأثيره وسرعته في العقود الأخيرة مما يشكك في الثبات الزمني لهذه العلاقة، وبالتالي وجوب الإحتياج لمفهوم ديناميكي تطوري يعالج الجوانب الأفقية والزمنية. وفي الجزء الرابع والأخير تلقي الورقة نظرة إستشرافية على نمط التطور الثقافي وإمكانات التنمية في الوطن العربي.

مفهوم الأبعاد الثقافية للتنمية

يرجع تاريخ التنمية كهدف إجتماعي إلى بداية الفلسفة اليونانية. ولكن مولدها كمنظور علمي متطور كان أقرب حداثه، حيث بدأ بنشأة الإقتصاد كعلم متكامل في القرن الثامن عشر الميلادي، وبالذات نتيجة لمساهمات آدم سميث (1723-1790) مؤسس علم الإقتصاد الكلاسيكي الحديث وذلك بجانب مساهماته القيمة لعلوم الأخلاق والفلسفة الأدبية. فقد أوضح سميث أن منفعة الأسواق الحرة

---

[1] أنظر مثلاً Sen (1999) و Rifkin (1999) و Landes (1999) و Fukuyama (2000) و Diamond (2000) و Harrison and Huntington، وأنظر أيضاً مراجعات علي علي عبد القادر لكتابي Sen و Landes والتي نشرت في مجلة "التنمية والسياسات الإقتصادية" و UNDP –Human Development Report (1999) لتفاصيل عن أهمية العامل البشري في التنمية، والجابري والإمام (1997)، والمساهمات في جزء التقدم البشري في الموسوعة UNESCO–EOLSS–Development Theme (2001).

[2] أنظر مثلاً: Morgan, Sirageldin & Bearwaldt (1966) والتي كانت من الدراسات الميدانية المبكرة، التي جمعت في منهجياتها العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسيكولوجية والعقائدية لتحديد كفاءة إنتاج الفرد.

(إقتصادية كانت، سياسية أو عقائدية) ليست فقط نتيجة لكفاءتها أو ديناميكية حركتها التي تقودها المصلحة الذاتية والمنافسة الحرة، والتي تؤدي إلى تعظيم الناتج الكُلي، الذي يفوق في إنجازاته مجموع إنتاج الأسواق الإحتكارية أو الأسواق المنظمة مركزياً، بل أن نظام السوق الحر يُعتبر أكثر تناسقاً مع طبيعة البشر ومع المفهوم المعاصر لطبيعة الكون.

إن العالم من منظور سميث، بما في ذلك المعاملات الإجتماعية والسياسية والعقائدية، هو وحدة متكاملة – إن تُرك أفراده بلا تدخل من السلطة فإنها تُعظم الرفاه الكُلي. ولكن سميث، حذر في نفس الوقت من أن النظام الرأسمالي قد يكون لـه افرازات سلبية على الإنسانية، تقود أو تُحول الإنسان إلى آلة ميكانيكية صماء بلا إرادة أو ثقافة روحية. فلا مناص في نظر سميث، من تدخل حكومي حكيم لمعالجة هذه السلبيات، وبالذات عن طريق مساندة التعليم العام والمحافظة على القيم الإنسانية والروحانية. ومن هذا المنطلق، فإن سميث يعتبر من أوائل الإقتصاديين الذين أدخلوا رفاه العامل البشري كهدف أساسي للتنمية. ولكن علم الإقتصاد تجاهل هذا الجزء الهام من تحليل سميث لأجيال عديدة، مركزاً على الناحية المادية للتنمية [3].

يعتبر الإقتصاد الكلاسيكي رفاه الأمم وتراكم ثروتها نتيجة لثلاث عوامل أولية للإنتاج هي: الإنسان بصفاته الشخصية والمجتمعية، والموارد الطبيعة بخصائصها ونوعياتها المتفاوته، وتراكم رأس المال المادي ونمط إستثماره. فالتنمية لا تعتمد فقط على النمو الإقتصادي ممثلاً في تراكم رأس المال، بل تعتمد أيضاً على العوامل الإجتماعية وتطورها وخصائص الطبيعة التي يعيش فيها المجتمع والتي تحدد نوعية الحياة. ولكن، كما ذكرنا، فقد ركز الإقتصاد لعقود كثيرة على تراكم رأس المال المادي كعامل أساسي ضروري للتنمية، بينما قل الإهتمام بالأبعاد البشرية والطبيعة. وقد إستمر هذا الإهمال الواضح في منهجية ونمذجة التنمية حتى بداية الربع الأخير من القرن الماضي، حينما أصبح واضحاً أن الإستراتيجيات والمنهجيات التنموية النابعة من هذا المنظور المادي، لم تُعط ثمارها المنتظرة. فقد إنعدم النمو الإقتصادي بل كان سلبياً في مفرداته المادية والثقافية في غالبية الدول النامية، بإستثناء بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا، كما زادت البطالة وتعمق الفقر. وفي نفس الوقت فقد تدهورت نوعية البيئة الطبيعية كما تدهورت الحياة عامة، بما في ذلك القيم الإجتماعية (أنظر مثلاً : Johnson 1969، الذي يلوم إستراتيجيات التنمية في ذلك الوقت على تدهور القيم) ولم تُستثنى البلاد المتقدمة من التدهور في نوعية الحياة (أنظر مثلاً: Fukuyama 1999).وكنتيجة لهذه التطورات السلبية ظهرت مفاهيم ومنهجيات مختلفة لعملية التنمية، آخذة في الإعتبار أبعاداً مختلفة بجانب العوامل الإقتصادية البحته، مثل البعد البشري والبعد البيئي، والثقافة العلمية والإنفتاح المعلوماتي والبيئة العالمية.

[3] أنظر مثلاً الإمام (2001) لمراجعة تاريخية لتطور العامل البشري في منهجيات التنمية.

البعد البشري للتنمية

كنتيجة لفشل التجارب التنموية في نهاية القرن الماضي، وبالذات زيادة البطالة وتعمق الفقر والنمو السكاني ووضع المرأة الإقتصادي والإجتماعي المتدني، ظهر مفهوم جديد لعملية التنمية يهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة للناس، حيث تكون عملية التنمية قائمة على أسس المشاركة والعدالة والإستدامة (أنظر مثلاً: UNDP - Human Development Report (1999)، Sen (1999)، والإمام (1996)). ففي مساهمته الحديثة، إعتبر Sen أن التنمية أساساً هي عملية توسيع لإمكانات وحريات البشر، على أن تكون هذه الحريات قابلة للتقييم حتى يمكن قياس وإرساء التقدم التنموي في أركانه المختلفة والمتكاملة، مثل التقدم الصحي والغذائي والعدالة الإجتماعية، بما في ذلك التعليم والمساواة في حقوق المرأة والمشاركة السياسية وتوزيع فرص الحياة العامة. ولكن بالرغم من أن هذه النظرة الشاملة للتنمية قد ساهمت في توجيه أدبيات وسياسات التنمية نحو العامل البشري، إلاّ أنها أدخلت الكثير من التحديات الفلسفية والنظرية والمنهجية لمفهوم وآليات التنمية وتطبيقاتها العملية، مثل التوصل إلى ترتيب أمثل لهذه العوامل أو "الحريات"، كما أسماها Sen، لإستعماله هذا الترتيب الأمثل كأساس لتوزيع الموارد الإستثمارية المحدودة بين هذه العوامل خاصة وأن الترتيب مهما كان أساسه العلمي أو الديموقراطي، ليس ساكناً بل دائم الحركة والتغير، وذلك نتيجة للتحول الديموغرافي والتقني في الدول النامية.

إن التنمية كعملية "توسيع لإمكانات أو حريات البشر" لا تنبع من فراغ، بل أن هيكلها وتطورها هو نتيجة لتفاعلات مستمرة بين التقدم العلمي والتقني والتطور الثقافي، بما في ذلك منظور طبيعة الحياة، إلى جانب طبيعة البيئة الجغرافية.فتطبيق إستراتيجيات أو **برامج متماثلة في بيئيات مختلفة** قد يؤدي إلى نتائج متباينة أو متناقضة أو سلبية. وهذا يمثل فراغاً في تنظير العلاقة بين التنمية والبعد البشري.

البعد البيئي: العامل الجغرافي

إن العلاقة بين العوامل الجغرافية والتنمية ليست حديثة. فقد كان إبن خلدون (1332-1406)، الذي يعتبر مؤسس علم الإجتماع والمنهجية العلمية للتاريخ (أنظر Toynbee 1947) من أوائل العلماء الذين قدموا تحليلاً علمياً عن علاقة البيئة الجغرافية بنشأة الحضارات [4]. وقد تبعه الكثير من علماء الغرب بما في ذلك مساهمات Landes (1999) و Diamond (2000) الحديثة. وهناك أسباب عديدة لتأثير البيئة على التنمية، يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: الأولى تتعلق بخصائص الطبيعة التي وجد فيها المجتمع، كعدم ملائمة المناخ المسبب لإنتشار الأمراض، أو عدم خصوبة التربة وشح الأمطار أو المياه، وبالتالي إنخفاض الإنتاجية أو زيادة تكلفة الإنتاج. والمجموعة الثانية تتعلق بكيفية تعامل المجتمع مع بيئته، مما يؤثر سلبياً على نوعيتها كنتيجة لسوء منهجية الإنتاج أو طبيعة الإستهلاك ونمط الحياة عموماً، بما في ذلك زيادة النمو السكاني مقارناً بالموارد المتاحة. ولا يسمح الوقت المتاح لنقاش هذا الموضوع بالتفصيل اللازم – ونكتفي ببعض الملاحظات.

---

[4] أنظر "المقدمة"

Ibn khaldun (1967, 1978). The Muqaddimah: An Intorduction to History. Translated from the Arabic by Franz Rothenthal, abridged and edited by N.J. Dawood. London and Henley: Routledge and Kegan Paul, in association with Secker and Warburg). See especially chapter 1: 45-90.

إن بعض المساهمات الحديثة التي بحثت العلاقة بين البيئة والتنمية تعطي الإنطباع بأنها إتبعت منهجية حتمية أو قدرية (Deterministic)، بمعنى أن الدول أو المجتمعات التي كان من نصيبها التواجد في بيئات غير موائمة للتنمية قد كتب عليها البقاء متخلفة ومقيدة ببيئتها. ومرتبط بهذه النظرة الحتمية وجود منهجية داروينية – إجتماعية حديثة (Social Neo-Darwinism)، بمعنى أن بقاء (Survival) المجتمعات أو الثقافات هو نتيجة لنجاحها في تطوير مؤسساتها وتقنياتها لتُكيف وتتكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية، وذلك لضمان إستمراريتها وتفوقها [5]. ومن حاصل الأمور أن البلاد أو المجتمعات التي وضعت في البيئة المناسبة تكون قدرتها التنافسية والإستمرارية أعلى من قدرة البلاد التي لم يتوفر لديها هذا الخط، فنوعية البيئة تمثل ريعاً في هذا المفهوم. ولهذه نقطة أهمية تاريخية ومستقبلية في وضع الوطن العربي وتحتاج إلى إيضاح.

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة "الهلال الخصيب" كما أسماها Diamond (-409 (417) لمدة تقارب عشرة آلاف عام، منذ 8500 قبل الميلاد إلى القرن الخامس عشر الميلادي، هي المصدر الأساسي لأغلب الإكتشافات التقنية والثقافية والسياسية، بما في ذلك إستئناس الحيوانات والنباتات والكتابة والعجلة وصناعة وإستخراج المعادن والتعدين، ناهيك عن تنظيم كيان الدولة وسن القوانين. بينما كانت دول أوروبا شمال الألب هي المستلمة، (وبون مساهمة ذات قيمة) لهذه التقنيات، خاصة من البلاد الإسلامية. وإستمر هذا الإتجاه خلال الفترة 1000 – 1400 ميلادي (أنظر Diamond لتفاصيل أكثر). وهناك ثلاثة تفسيرات لتدهور دور المنطقة القيادي إبتداء من القرن الخامس عشر ميلادي، وهي: التفسير البيئي، والثقافي، والتقني. فالتفسير البيئي يؤكد على دور الجغرافيا، فيعتبر Diamond أن تدهور المنطقة كان نتيجة لتدهور خطير في خصوبة الأرض الزراعية وخضرتها، نتيجة للتصحر والتآكل والتملح ... إلى آخره، الذي قضى على خصوبة أرض المنطقة مما أنهى إمكانات إكتفائها الذاتي من المواد الغذائية، نتيجة لسوء إستغلال هذه الموارد الطبيعية إضافة إلى شحة الأمطار وزيادة النمو السكاني. هذا الحكم الجغرافي ولكن لا يعتبر نهائياً. لأن قبوله يعني أن تقدم البشرية ما زال محكوماً بالطبيعة، مما يناقض ما أنجزته البشرية من تطور حضاري وتمدن منذ بدأ التطور الإنساني الإجتماعي الرمزي [6]. فالتقدم في المعرفة والتقنيا الحديثة، وخاصة في قرن البيوتكنولوجي، يمكن أن يعكس هذا الإتجاه السلبي. ولكن تغيير المسار يحتاج إلى مشاركة فعالة من داخل المجتمع العربي لإنتاج وتطوير هذه التقنيات. بينما تحتاج هذه المشاركة الفعالة إلى وجود "ثقافة علمية" مهيمنة في المجتمع العربي. ويبدوا أن ما كان يفتقر إليه المجتمع العربي خلال الثورة الصناعية التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة قرون هو هذه الثقافة العلمية. فهل هناك من سبب ثقافي كالعقيدة أو طبيعة البشر تعوق إنبثاق ثقافة علمية في المجتمع العربي، وبالتالي المشاركة الفعالة في موكب التقدم العلمي؟ سنحاول في ما يلي إستقصاء هذا السؤال الهام.

بعد الثقافة العلمية

من الصعوبة بمكان قبول مقولة أن الثقافة العربية وبالذات العقيدة الإسلامية هي من أسباب عدم نشوء أو تطور ثقافة علمية. فالمنطقة، كما أكد التاريخ كانت في إزدهار ثقافي وعلمي لقرون عديدة وحتى بداية القرن الخامس عشر الميلادي، وذلك في ظل وجود الإسلام كعقيدة المهيمنة كما كانت اللغة العربية هي اللغة العلمية في أوروبا خلال تلك الحقبة الزمنية. فالسبب كما يبدوا ليس في العقيدة أو اللغة

---

[5] أنظر مثلاً: Landes (1999) و Diamond (2000). ومما هو جدير بالذكر أن Diamond (pp.417-423) أعطى أهمية لتأثير العوامل العشوائية في إتجاه التنمية والتي قد غيرت مسار التاريخ في بعض الأحيان.

[6] أنظر Sirageldin (2001) بدأ هذا التطور "الرمزي" – "Symbolic Cultural Evolution" – منذ حوالي 10,000 عاماً.

أو الطبيعة البشرية، بل يرجع إلى تجمد جزء حيوي من ثقافة الأمة العربية، حال دون تطورها وتكيفها مع التغيرات البيئة والمعرفية. ويكفي العودة إلى مساهمة سيد قطب في توضيحه للعلاقة بين الشريعة والفقة، والتي تعتبر مماثلة للتقاطع المتصل: اللاعقلانية - العقلانية. ففي مساهمته، حذر قطب من عاقبة تجمد الفقه (العقلانية) في المجتمع الإسلامي، وبالتالي تجمد ثقافة وحيوية المجتمع. وهذا التوضيح له أهمية أساسية في مفهوم الثقافة وأبعادها التنموية ويحتاج إلى بعض الإسهاب.

فقد لخص قطب منظوره عن أهمية الفصل بين الشريعة والفقة كما يلي (قطب 1988، ص-50 49).

> "إن إعتبار إرتقاء الحياة هدفاً ثابتاً لا ينفي تطور الحياة نحو هذا الهدف، وإعتبار الإنسانية وشيجه متصلة ذات أهداف مترابطة لا ينفي حاجات كل جيل وأهدافه تتخذ شكلاً معيناً، يناسب ظروفه ووراثاته ودوافع حياته ... فالنظرة الإسلامية ... تضع للغايات الحيوية والإنسانية الدائمة أصولاً ثابتة في الشريعة، وتدع للفقه الإسلامي تلبية الحاجات والأوضاع المتطورة المتجددة ... فالفقه الإسلامي من صنع البشر إستمدوه من فهمهم وتفسيرهم وتطبيقهم للشريعة، في ظروف خاصة، وتلبية لحاجات خاصة، وإستيحاء لأوضاع جيلهم الذي عاشوا فيه – فإنه ينبغي أن نضع في الإعتبار دائماً أن تشريعاتهم الفقهية كانت تلبية لحاجات زمانهم الواقعية".

وقد كان لهذا التحليل والتوضيح لوضع الشريعة والفقه في الإسلام أثر هام على مسار الفكر العالمي، وبالذات تطور الثقافة في أوروبا وشمال الألب. فقد أكد Strauss مثلاً في كتابه الهام عن "البحث الجديد للأسلوب العقلي في علم السياسة" (ص 221-224) على الدور المحوري الذي أداه الفلاسفة والعلماء العرب، وبالذات في فصلهم بين الشريعة والفقة، حيث أن الأخير قابل للتطور في تطوير العلوم والفلسفة والثقافة عامة في أوروبا القرون الوسطى، مما مهد الدخول في عهد الثورة الصناعية [7]. فالفصل بين الشريعة والفقه، هو في واقع الأمر تمييز بين القيم ذات الطبيعة اليقينية الثابتة والجهود التوضيحية الخاضعة لأحكام المنهجية العلمية والقابلة للتطوير والتغيير، تبعاً لتراكم المعرفة وتغيرات البيئة. وقد أدى التطور الثقافي والسياسي والعلمي لهذا المفهوم إلى الطفرة الكبيرة في تقدم حضارة الغرب خلال القرون الأربعة الماضية، التي كانت نتيجتها الهيمنة العالمية الحالية للغرب: إقتصادياً وصناعياً وثقافياً ... ولكن تبني مفهوم الثقافة العلمية لم يتم فجأة أو بنفس السرعة للمجتمعات الأوروبية المختلفة حتى في نفس البلد. فتجمد فقه المعاملات التي عانى منها المجتمع الأوروبي قبل القرن الخامس عشر على حسب مقولة (Strauss) إستمر فترة طويلة بعضها إلى عهد حديث. فمثلاً كما يخبرنا (Barbu 1971: p. 8-9)

> " لم يستطع الكثير من الفرنسيين في القرن السادس عشر لم يستطيعوا التفرقة بين "التفكير" و "الواقع"، وآمنوا بإمكانية تحول الحجارة يمكن أن تتحول إلى بشر، وأن الحيوانات تتصرف كالإنسان، وبالتالي وجب معاقبتها بالإعدام إذا لزم الأمر لسوء سلوكها".

إن تجمد الأسلوب العقلي في الثقافة يمنع تطورها ومشاركتها في التقدم العلمي والتقني الحديث بغض النظر عن منبعه. فالثقافة العلمية تنظر إلى الإنجازات العلمية كجزء من تراث عالمي لا يحتكر في مكان مولده. ولكن هذا الإنفتاح له مخاطره، خاصة على ثبات الهيكل الإجتماعي المحلي، خصوصاً في بيئة العولمة وثورة تقنية المعلومات الحديثة.

---

(7) Strauss, Leo (1989). The Rebirth of Classical Political Rationalisim: An Introduction

الإنفتاح المعلوماتي والبيئة الخارجية

تبادل المعلومات – زمنياً عبر الأجيال أو أفقياً عبر المجتمعات، هو الأساس الحيوي لتطور الأنسان والحياة عامة، منذ نشأتها. ويمكن تتبع تقدم حضارات وثقافات الإنسانية بإقتفاء أثر الطفرات في تقنيات المعلومات عبر التاريخ من إستعمال قوة الملاحظة والذاكرة لتسجيل الأحداث والإنتفاع بها، إلى إختراع الكتابة لتسجيل وتبادل المعلومات منذ حوالي 8000 عام، إلى طفرة آلة الطباعة في القرن الخامس عشر الميلادي، والتي وحدت منهجية تسجيل الأحداث ونشرها عبر الجماهير، إلى تقنية المعلومات الحديثة التي بدأت في القرن العشرين، بسرعتها ودقتها المذهلة وآلياتها السريعة التطور مثل الكمبيوتر والإنترنت وستاليت التلفاز والهاتف اللاسلكي المحمول، بجانب تقنيات الديجيتال الأخرى، التي غيرت نمط الحياة في أرجاء العالم.

والسؤال الذي يهمنا هو علاقة هذا التطور العلمي والتقني المعلوماتي بتطور الثقافة والتنمية وخاصة في الوطن العربي؟ فتقنيات المعلومات لها دوران أساسيان في تطور الثقافة والتنمية. الأول هو دورها كوسيلة (Medium) لحفظ ونقل وإستعمال المعلومات علمياً أو ثقافياً أو إجتماعياً أو إقتصادياً، وذلك تبعاً للمنهجية العلمية الحاضرة. والدور الثاني لتقنيات المعلومات في التطور الثقافي، الذي يعتبر أكثر مباشرة. فالتطور التقني في حد ذاته، له تأثير مباشر على التطور الثقافي والتنمية. وسوف نناقش هذا الدور المباشر لتقنيات المعلومات في الجزء الثالث من هذه الورقة.

هناك تخوف من أن الإنفتاح المعلوماتي يمكن أن يؤدي إلى ثقافة عالمية موحدة، وبالتالي تفقد المجتمعات تراثها وخصوصيتها الثقافية والإجتماعية. ولكن للإنغلاق تكلفة عالية، فكما قال محمد عابد الجابري في مساهمته الحديثة [8]، أن الإنفتاح بثقة لصالح التنمية المستدامة في الوطن العربي، ولا يعني ذلك فقدان الثقافة العربية المميزة ما دام التعليم بنوعيته العالية وثقافته والحريات الشخصية مكفولة. ففي رأي الجابري أن نتيجة الإنفتاح المعلوماتي هو إفادة ثقافية للمنطقة والعالم أجمع. ومن الطبيعي أن تكون هناك شروط ضرورية يجب توفرها حتي تتحقق مقولة الجابري. وما دامت من هذه الشروط أن يكون عند مستقبلي المعلومات القدرة على التمييز بين الحق والباطل في معلومات عهد العولمة [9].

وقد إستعملنا في عرضنا حتى الآن كلمة "تطور" في مراجعتنا للثقافة بدون توضيح معناها. فالثقافة في نظرنا ليست ظاهرة ساكنة أو متجمدة بل ديناميكية دائمة الحركة والتطور. فالثقافة الساكنة، بما في ذلك التوازن الإستاتيكي، هي ثقافة المتاحف أو الأثريات (Archoclogy) التي يحافظ عليها للدراسة أو لأغراض سياحية، فهي ثقافة الماضي الذي إنتهى عهده. وهنا يجب التأكيد على أن المحافظة على، ودراسة، ثقافات الماضي هي جزء أساسي من حيوية ثقافة الحاضر، وذات أهمية واضحة لإستقرار وتماسك المجتمع. ولكن هذا الجانب الثقافي لا يدخل في إهتمامنا الحالي. فإهتمامنا هو في أسباب وإتجاهات التطور الثقافي وعوامل تحركه (أنظر مثلاً: Sirageldin(2001)). كما نود الذكر أن تفكيرنا في تطور الثقافة ليس مبنياً على تفسير تليولوغي (أي البحث عن غايات الطبيعة – Explanation with final cause) حيث تستبدل

---

[8] محمد عابد الجابري (1996) "التنمية البشرية والخصوصية الإجتماعية الثقافية: العالم العربي نموذجاً" في محمد عابد الجابري ومحمد محمود الإمام. التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتمعية". اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

[9] أنظر كأمثلة لعدم دقة المعلومات ومحاباتها Herman and Chomsky (1988) , Chomsky (1999 updated), Butt (2001).

منهجية "التوضيح والتفسير" بمنهجية "التبرير والتمني" كما يبدو الحال في بعض المساهمات (أنظر مثلاً: Harrison and Huntington (Eds.) و Fukuyema).

الثقافة أساسها الفلسفي وعوامل تطورها

إن الثقافة كفكرة مجردة تأخذ معانٍ كثيرة يصعب تعريفها بوضوح. فإذا أخذنا مثلاً تعريف اليونيسكو (UNESCO) للثقافة الذي يقول بأن: "الثقافة هي كل مميزات المجتمع الروحية والمادية والذهنية والشعورية التي تعطي المجتمع طبيعته الخاصة"[10].فإن هذا التعريف يبين أن الثقافة في معناها ووجودها تعتمد على وجود مجتمع إنساني. فالثقافة ظاهرة إجتماعية. ولكن المجتمع ليس له وجود في غياب مجموعة من البشر- ثابتة إلى حد ما جغرافياً وزمنياً- يشتركون في أفكارهم ومعاملاتهم الشخصية المميزة، التي تعطي في مجموعها طبيعة هذا المجتمع الخاصة، ومن ثم ثقافته المميزة. ومع أن هذه العلاقة الثلاثية المترابطة بين المجتمع والثقافة وطبيعة الفرد تبدو بديهية، إلاّ أنها في حقيقة الأمر ليست بسيطة. فهي تحتاج إلى إيضاح دقيق، نظراً لأهميتها في معرفة الأسس الفلسفية التي تحدد الثقافة ومراجعة تطورها، وبالذات توضيح نعنيه عندما نقول أن الظاهرة التي نلاحظها هي ظاهرة مجتمعية أو ظاهرة ثقافية أو ظاهرة فردية، خاصة إذا كان الإهتمام هو في دراسة الواقع. ومما يزيد من صعوبة البحث أن تأثر هذه الظواهر بالعوامل الداخلية أو الخارجية هو ليس بالضروره مماثلاً في نتيجته أو في الزمن اللازم لتكملة تطوره، هذا بجانب الترابط بين هذه الظواهر الثلاث والحاجة إلى منهجيات مختلفة لدراسة كل ظاهرة، حيث تمثل هذه الظواهر مجالات مختلفة من العلوم، تمتد من مُحددات العقيدة والقيم، إلى المعاملات الشخصية وتبادل المنفعة المادية والمعنوية، إلى التطور العلمي والتقني. وهذه مواضيع تحتاج إلى دراسات على مستويات مختلفة من التحليل، من مستوى الطبيعة الشخصية للأفراد، إلى مستوى التكيف الجماعي وتحديد العلاقات الإجتماعية والإقتصادية، إلى عملية تراكم المعرفة ونقلها عبر الأجيال وتطور العلوم والتقنيات وتطبيقاتها العملية.

فالمقولة أن التنمية هي أساساً عملية توسيع لإمكانات أو حريات البشر كما ذكر Sen مثلاً، أو أن التنمية محكومة بالوضع الجغرافي أو الموارد المتاحة كما ذكر إبن خلدون، ربما كانت على صواب. ولكنها بلا شك تحتاج إلى فهم أدق لحيوية وديناميكية وآليات تطور هذا المثلث الأساسي: المجتمع – الثقافة – طبيعة الفرد، الذي يمثل في ترابطاته مفهوم الطبيعة البشرية. ففي غياب هذا المفهوم، ستظل المساهمات المطروحة في مرحلة الإفتراضات أو التكهنات بلا تطبيق عملي واضح أو إيجابي. بل قد تعطي صورة منقوصة أو خاطئة عن إمكانات وإتجاهات التنمية. وهنا يجب التأكيد على أن جوانب ومعطيات هذا المثلث الحيوي ليست ثابتة، فالمجتمع (Society) والثقافة (Culture) وشخصية الفرد (Personality) هي في واقع الأمر تصورات لأفكار مجردة، قابلة للتطوير والتغيير. وبالفعل، فقد بدأت جوانب هذا المثلث الحيوي في الإهتزاز والتقلص.

فهناك تطور واضح في هيكل المثلث، حيث يلاحظ تقارب مستمر بين زاويتي المجتمع والثقافة، وهيمنة الأخيرة كما هو واضح من المساهمات الحديثة في العلوم الإجتماعية والتنموية، وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين. حيث برزت مقولة رأس المال الإجتماعي كتصور جديد في أدبيات التنمية، حيث يشمل جميع العلاقات المجتمعية (رسمية كانت أو غير رسمية) بما في ذلك القيم الأخلاقية كالإخلاص والصدق والصداقة، والتي يساعد وجودها على زيادة الثقة المتبادلة في المعاملات والعلاقات بين الأفراد والمؤسسات، التي يؤدي وجودها إلى زيادة كفاءة السوق وبالتالي الأداء الإقتصادي ونموه.

---

(10) أنظر

Iglisias (1999:21)" مترجمة: "Culture is the whole complex of distinetive spiritual, material, intellectual and emotioanal features that characterize a society"

ويلاحظ أن إختيار إسم "رأس المال" الإجتماعي وتحديد دوره الإقتصادي يجعله، بما يحتويه من قيم مجتمعية، عاملاً من عوامل الإنتاج، يتبع في تقييمه محددات السوق، كما تتبع ديناميكيته نفس منطق السوق: الإختيار الفردي طبقاً لموازنة السعادة والألم متحولة إلى مادية المكسب والخسارة. في هذا التصور أصبح هناك سوقاً للقيم تنظمه العلاقات الشخصية، بينما يتحول دور الدولة إلى زيادة الإستثمار في رأس المال الإجتماعي بسن وتطبيق القوانين اللازمة لتنظيم وإحترام المعاملات والعلاقات وخاصة السوقية منها، ما دام هذا الإستثمار يعطي عائداً صافياً في زيادة كفاءة السوق والنمو الإقتصادي. وهذا الدور "التنموي" للإستثمار الإجتماعي أصبح يحتل مكان دور المجتمع في أدبيات التنمية. فالقيم والعلاقات الشخصية والمجتمعية في المجتمع التقليدي كانت مرتبطة بالإستقرار المبني على إحترام الوضع الطبقي وتوزيع الفرص والعائد، والتي تعتبر جزءاً من ناموس الحياة والعقيدة المهيمنة، التي تعطي المفهوم المجتمعي لطبيعة الحياة، والتي يضمن وجودها تواصل وثبات هذه العلاقات عبر الأجيال، وبالتالي الإستقرار الإجتماعي والسياسي الذي يهيء التربة الملائمة للتنمية بمفهومها المعاصر.

لكن يبدوا أن هذا الدور التقليدي للمجتمع في عملية التنمية لم يعد محورياً أو مرغوباً في الوضع الحالي لمفهوم دور الإنسان في الحياة. فالإهتمام البحثي والسياسي الحديث بدأ ينتقل تدريجياً، من دراسة آليات العلاقات المجتمعية إلى بلورة دور الفرد وطبيعته الخاصة الإختيارية، من خلال التقدم السريع في علم النفس ومن ثم النيرولوجيا (Neuroscience) والبيوتكنولوجي. وهذا التغيير في مفهوم طبيعة الحياة وبالتالي دور الإنسان فيها، ودور الأوضاع والهياكل المؤسسية اللازمة لتنظيمها، ليس هو التغيير الأول أو الوحيد في تاريخ البشرية. فقد كانت هناك طفرات عديدة في تاريخ الإنسانية، علمية وتقنية، وذات تأثير حيوي على مفهوم طبيعة الحياة، وبالتالي على الثقافة المهيمنة. وقد كانت هذه الطفرات نتيجة أساسية إن لم تكن حتمية للتقدم العلمي والتقني خاصة خلال القرون الأربعة الماضية، التي أدت، إلى تقنين المعاملات البشرية في وضع عالمنا المعاصر، بما فيها الثقافات والعقائد. فما هي آليات هذا التطور؟

والإجابة على هذا السؤال ليست سهلة أو معروفة يقيناً، فالعلاقة بين التقدم العلمي وتطور الثقافة ليست آحادية، بل هي في الواقع ثنائية الإتجاه ومتأثرة بعوامل وسيطة متداخلة، وتحتاج إلى وقت زمني لظهور آثارها. وفي إجابتنا على هذا السؤال سوف نركز على مناقشة المقولة التالية: "التقدم العلمي يؤدي إلى تقنيات جديدة للإنتاج والتوزيع والإستهلاك، مما يؤدي إلى تغيير هيكلي في تركيبة المجتمع ونمط الحياة، يتبعه توزيع جديد لإمتيازات وحريات وإمكانات الأفراد والجماعات والمؤسسات. ولتبرير شرعية هذه التركيبة الجديدة وخاصة للرابحين من عمليات تصنيع وتسويق مخرجات التقنية الجديدة، نحتاج لمفهوم جديد لطبيعة الحياة، بحيث ينبع مفهومه من المفهوم المعرفي والعلمي للتقنية الجديدة، وبالتالي إلى تطور ثقافي يتماشى مع النظام الحياتي الجديد".

ويبدو أن الكثير من التطورات التقنية والثقافية الهامة في تاريخ البشرية إتبعت هذا النمط. كما يبدو أن طفرة عهد البيوتكنولوجي أو "الموجة الثالثة" الصناعية التي نعيش بدايتها تتبع نفس النمط. وفي بقية هذا الجزء من الورقة، سوف نتابع التأثير الثقافي لإختراع آلة الطباعة، التي تعتبر بداية الثورة الصناعية أو "الموجة الثانية" التي نعيش نهايتها. ثم نستعرض تأثير طفرة البيوتكنولوجي على ثقافة المستقبل.

من تقنية الطباعة إلى حسابات الـ DNA:

أدى أختراع جوهانز جوتنبرج (Johannes Gutenburg) لآلة الطباعة (Printing Press) في القرن الخامس عشر إلى ثورة كبرى في تقنية المعلومات بتأثير جوهري (Fundamental) على نمط الثقافة لأجيال عديدة. فقد أصبح بالإمكان إنتاج وتوزيع الأفكار والأخبار

والإنجازات العلمية بطريقة موحدة وبدقة عالية، وحفظها للأجيال القادمة خلال وقت قصير جداً مقارنة بالوقت الذي كانت تأخذه التقنيات السابقة لنقل وتوزيع المعلومات عن طريق الفم أو النسخ باليد، والتي لا تصل إلا إلى قلة من الناس. وقد أدى إختراع آلة الطباعة إلى تغيير أساسي في طريقة التفكير، ونمط المعاملات الإجتماعية والسياسية، وزيادة نسبة المشاركة الشعبية، وبالتالي مهدت الطريق للثورة الصناعية [11]. فالطباعة كوسيلة فعالة لنقل وحفظ المعلومات، قد ساهمت في تنظيم العلاقات الإقتصادية، من خلال توحيد الإتفاقيات والمعاملات التجارية والمؤسسية، بما في ذلك معاملات البنوك والأوراق المالية على نطاق واسع وموحد، والتي يمكن إعتبارها بداية إدخال الشفافية في المعاملات الخاصة والعامة، والتي تعتبر من أسس كفاءة النظام الرأسمالي.

وبجانب إدخال الكفاءة في المعاملات الإقتصادية والإجتماعية، كان للطباعة تأثير مباشر ومحورى على نمط وتطور الثقافة الأوروبية، وذلك من خلال تقنيتها الجديدة المميزة، التي أدخلت مفاهيم جديدة لنمط ومنظور الحياة، مثل إدخال تقنية التجميع على خط الإنتاج (Assembly line)، الذي حول الإنتاج إلى حركة مستمرة منظمة، مما يستدعي تفصيل وهندسة الأجزاء التي تدخل في عملية التجميع بطريقة محكمة وموحدة – والتي يمكن تبادلها كقطع غيار. وبذلك أصبح لكل عامل من عوامل الإنتاج (بشراً كان أو آلة) مساهمة إنتاجية معروفة ومكان محدد ومخطط مسبقاً في خط الإنتاج، تبعاً لخطة إنتاجية كلية. وبإختصار، وضعت تقنية الطباعة الخطوط الأساسية لنمط جديد لمنظور الحياة، تتناسب مع متطلبات العصر الصناعي الذي بزغ فجره في ذلك الوقت، وتفجر بعد قرنين من الزمان. فهذه النظرة الجديدة لطبيعة الحياة، تعكس النمط التقني الذي مثلته آلة الطباعة، وفي نفس الوقت، تعطى الشرعية اللازمة لنقلة المجتمع من الوضع الإقطاعي في عهد الزراعة، إلى عهد الصناعة وحياة المدينة بطبقاتها الجديدة.

ويمكن تلخيص النظرة الجديدة لطبيعة الحياة في عصر الصناعة كما يلي: طبيعة غير عشوائية، في حركة مستمرة وكل أجزائها مرتبطة ومترابطة، لكل جزء دوره المرسوم والمحدد بتوقيت زمني دقيق في إطار كُلي متناسق. فالعلاقة بين أفراد المجتمع والكيان الكُلي (الكون) – تبدوا ظاهرياً كأنها عشوائية – حيث أن كل جزء (فرداً كان في علوم الحياة أو ذرة في علوم الطبيعة) تقرر مصيرها الذاتي بلا إعتبار للآخرين، وفي حقيقة الأمر – هذه الحركات الفردية المستمرة ليست عشوائية، بل أنها – إذا تركت لنفسها وأمرها – فإنها موجهة نحو ترتيب كُلي أمثل وحتمي في إنتاجيته وعدالة توزيعه. هذا بالطبع هو المنظور الفلسفي الذي ينبع من نظريات إسحق نيوتن (Isaac Newton، 1642-1727) عالم الطبيعة المعروف ومكتشف ناموس الجاذبية والنور. وهو أيضاً نفس المنظور الذي تبناه آدم سميث (Adam Smith, 1723-1790)، حيث تلعب "اليد الخفية" نفس الدور الحتمي الذي يؤدي إلى تعظيم الرفاه، الجماعي أوتوماتيكياً في رحاب السوق الحرة، كما ذكرنا سابقاً.

فالتوافق بين المفهوم العلمي ومفهوم الطبيعة يعتبر عاملاً هاماً، إن لم يكن ضرورياً لإعطاء الشرعية لهيكل المجتمع في عهد التقنية الحديثة، ولتثبيت العلاقات الشخصية والإجتماعية والسياسية التي تنبع من التطور التقني. فالعامل في مصنعه أو المزارع في مزرعته أو صاحب الأرض، أو منشئوا ومديروا المؤسسات الصناعية والتجارية – كل له دوره المرسوم ومساهمته الإنتاجية، ونصيبه في توزيع العائد لهذه المساهمات – تبعاً للمفهوم الجديد للطبيعة والذي يقرب في قبوله إلى العقيدة. وتتبع من هذه الديناميكيات ثقافة العهد التي تؤكد شرعية الوضع الإجتماعي والسياسي الجديد بمحاسنه وسيئاته.

---

[11] لمزيد من التفاصيل عن تأثير إختراع ماكينة الطباعة على التطور التقني والثقافي في القرون الخمسة الماضية، (أنظر: Eisenstein (1983), Rifkin (1998-98 : 175-179) و (1991) .Crowley and Heyer, Eds)

وكما ذُكر سابقاً، فإن المفهوم المهيمن لمعنى الحياة لا يعني ثباته إذا تغيرت عوامله الأساسية، التي تربط بين مفهوم العلم والعلاقات الإجتماعية والإقتصادية. فمثلاً، خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، كان التقدم المادي أسرع بكثير من التقدم الإجتماعي والسياسي. ولكن التقدم المادي السريع لم يتم دون تكلفة إجتماعية عالية. فقد جلب معه، من خلال المنافسة الحادة بين المؤسسات الصناعية والتجارية وإهتمام الحكومات بتراكم ثروة الدولة وقلة من الناس عدم الإهتمام برفاه الإنسان العادي، التعاسة والشقاء لجزء كبير من سكان العالم خلال هذه الفترة الزمنية، بما في ذلك أهل شمال الألب. وذلك نتيجة للأجور المنخفضة والتي لم تصل إلى مستوى الكفاف في أحيان كثيرة، وعدم الإهتمام برفاه العامل في مكان عمله أو محل سكنه، وبما في ذلك تشغيل الأطفال والنساء بطريقة تقرب إلى العبودية. ونظراً لإحتياج الرأسمالية، بطبيعة منهجياتها، إلى التوسع المستمر للبحث عن موارد وأسواق جديدة للإستثمار والإستهلاك، فقد بدأت حكومات شمال وغرب الألب حملاتها الإستعمارية في أنحاء العالم، بما في ذلك تجارة الرقيق. فهذا التطور الذي بدت فيه معالم القسوة وإنعدام العدالة، كان يتطلب منظوراً مختلفاً لمعنى الحياة ليعطي شرعية لنمط الحياة الصناعي بتركيبة الطبقية الجديدة، حيث أن هذا النمط يختلف جوهرياً عن منظور نيوتن المبني على الوفاق والتناسق بين الأجزاء والكل، والذي يمثل أسوأ ما تخوف منه سميث عن المفرزات السلبية لنظام الرأسمالية، كما ذكرنا سابقاً. فمنظور نيوتن وسميث لا يكفي لإعطاء الشرعية الكافية لهذا الوضع الثقافي والإجتماعي وتناقضاته.

وقد كان لمساهمة دارون (Charles Darwin, 1809-1882) عالم طبيعة الحياة المعروف ومؤسس نظرية أصل الفصائل (Origin of Species) الباع الأكبر في إعطاء الأساس العلمي والفلسفي لمنظور جديد لمعنى الحياة، الذي يعطي الشرعية اللازمة للنمط المجتمعي والسياسي الذي أفرزته رأسمالية هذا العهد. وتعتمد نظرية دارون إلى حد كبير، على ملاحظاته لمنهجية وآليات الرأسمالية الصناعية. فقد أسس دارون مفهوماً ميكانيكياً لطبيعة الحياة يعكس آلية التصنيع، حيث ساوى بين كفاح البشر في الصناعة وكفاح الطبيعة، وبذلك لعب الإنتقاء الطبيعي (Natural Selection) نفس الدور الذي تلعبه اليد الخفية، التي توجه الحياة إلى توازن الطبيعة (Natural Equilibruim) وبناءاً على ذلك فإن ما يحدث في المصنع أو السوق عموماً هو "من طبيعة الأشياء".

وبالرغم من أن هنالك أكثر من مدرسة دارونية يختلف بعضها جوهرياً عما قصده دارون، حيث أكد الأخير على أهمية المصادفات والإحتمالات والتنوع في آليات التطور، في حين أن بعض مساهمات الدارونية الحديثة تميل إلى الحتمية. وبالرغم من ذلك، فإن تأثير الدارونية عموماً على الثقافة والسياسات كان وما زال قوياً. فبجانب إعطاء الشرعية لما كان يحدث للعمالة داخل وخارج المصانع، فإنها أعطت الشرعية للحركات الإستعمارية كجزء من التطور الطبيعي، مما أدى بالتالي إلى العنصرية ومنهج الأوجينيقية بآثارها المؤلمة لثقافة الإنسانية عامة. فعلم الأوجينيقية (Eugenics) أو علم إصلاح أو تحسين النسل، الذي نشأ في أواخر القرن التاسع عشر، كان له تأثير قوي على الثقافة والسياسة في كل من أوروبا وأمريكا، وخاصة على السياسات الإنسانية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والهجرة. وربما أعطى الإقتباس التالي فكرة عن قوة وأبعاد هذه الحركة [12]:

> في يوم ما سوف نفهم أن الواجب الأساسي، والواجب الذي لا هروب منه للمواطن الصالح، أن يترك خلفه سلالته في العالم، وإننا لا بد أن لا نسمح لتكاثر

[12] أنظر ((Rifkin (116-147) لتفاصيل ومراجع في هذا الموضوع.

المواطنين بالنوعية الخاطئة. إن المشكلة الأساسية للحضارة هي التأكيد على زيادة الثمين مقارنة بالأقل ثمانة أو المضر من سلالة المواطنين. وهذه المشكلة لا يمكن معالجتها بدون إعطاء أهمية كاملة لتأثير الوراثة .... فالإهتمام يجب أن يوجه إلى إختيار النوعية الصالحة للتوليد. (أنظر Rifkin 1999:117)

وهذه هي كلمات تيودور روزفلت (Theodor Roosevelt) الرئيس الأمريكي السادس والعشرين. وبالرغم من التقدم المعرفي في القرن العشرين، فما زال للأوجنيقية وجود مباشر أو غير مباشر في ثقافة الغرب، وخاصة من خلال الدارونية الإجتماعية (Socio-Biology) وتفاعلها مع العلوم الحياتية، وخاصة التقدم في علم النيرولوجي[13]. فهناك تخوف، أن التقدم السريع في علم البيوتكنولوجي قد يبعث منظوراً جديداً للحياة والذي يؤكد ليس فقط على مصادقية منهج الأوجينيقية بل أيضاً على إمكاناتها العملية.

التطور الثقافي في قرن البيوتكنولوجي

كما أوضح التحليل السابق، كان للثورة الصناعية - خلال القرون الأربعة الماضية، تأثير حيوي على مفهوم الحياة وتطور الثقافة لتتماشي مع نمط ومفهوم الحياة في هذا العصر. فقبل عهد المكننة، كانت الكائنات الحية تعتبر كياناً كاملاً ومتكاملاً. ولكن هذا المنظور تغير بعد إختراع الماكينة وخاصة بعد ظهور النظريات الدارونية، حيث أصبح الكائن الحي مُقسماً إلى أجزاء تتطور لكي تعطي الكائنات الحية – أفراداً كانوا أو جماعات – فرصاً أكبر لحياة طويلة وللتعايش والإستمرارية في بيئتهم. حيث تلعب المنافسة الحادة بين المجتمعات، دور القوة الدافعة لهذا التطور المستمر. فالمخلوقات الحية، في نظر دارون، هي مجموع الأجزاء التي تجمع على "خط الإنتاج الطبيعي" بغرض تكوين "آله مثالية" ذات كفاءة عالية تستحق البقاء. وهذا المنظور ينبع من منهجيات ونمط الثورة الصناعية، كما أنه لا يتعارض مع التطور العقائدي في الغرب في ذلك الوقت. والجدير بالذكر، أن التطور في منظور دارون، حيث يتم على مستوى الذرة أو (Molecular)، فإنه يتبع القوانين الحتمية لعلوم الكيمياء والطبيعة وليس بالضروري قوانين علوم الأحياء التي تقل بها الحتمية. ولكن التقدم المعرفي في علوم البيوتقنية وتطبيقاتها العملية أعطى مفهوماً مختلفاً لطبيعة الحياة، ومن ثم بدأ البحث عن منظور ثقافي يعطي شرعية للوضع الجديد. فالمخلوقات الحية في منظور البيوتكنولوجي ليست كياناً متكاملاً كما كان الوضع قبل الماكينة، وليست أجزاءً تجمع على خط الإنتاج كما هو الوضع بعد الماكينة، بل هي شبكة من الإتصالات والإرشادات بين جزيئات في غاية الدقة (Neurons & Genes)، والتي تتم بسرعة مذهلة مؤدية إلى تغيير مستمر في تكوين وطبيعة الكائن الحي، وهذا التغيير يتم أيضاً بسرعة مذهلة. فالحياة في منظور البيوتقنية ليس لها وجود ملموس، بل هي في واقع الأمر ترتيبة إتصالات أو سلسلة حوادث (Chain of events) يربطها الوقت والمكان، ويمكن إعادة ترتيبها أو زرعها لتغيير إمكانات الكائن الحي. وبذلك تنعدم الحدود بين فصائل الكائنات الحية. ولربما أعطى هذا المنظور شرعية للنظرة الفرنسية في القرن السادس عشر، التي حاكمت وعاقبت الحيوانات لأخطائها، كما سبق ذكره. فيبدوا أن إنسان القرن الواحد والعشرين قد حاز على قدرة لم تتح من قبل في تاريخ البشرية، لتطوير الكائنات الحية بما فيها الإنسان ذاته، وهذه بالطبع مسؤولية لا يستهان بها. فالتقدم السريع في علم البيوتكنولوجي قد مكن العلماء، ليس فقط من معالجة الأمراض وتحسين الإنتاج الزراعي، بل التحكم في نوعية المخلوقات الحية وتطويرها إلى مخلوقات ذات صفات جديدة، إعتماداً على إهتمامات الباحث، الأهداف السياسية أو المجتمعية، أو متطلبات السوق. ومع أن تأثير المنظور الجديد على تطور الثقافة لم يأخذ

[13] يأتي الذكر هنا إلى النداء بحتمية الصراع بدلاً عن الحوار بين الثقافات، وبالذات الغربية – الإسلامية – الصينية (أنظر مثلاً: Huntington 1993). وهذه تيولوغية ذات أبعاد ثقافية وسياسية خطيرة، حيث لا تقبل تعدد الثقافات في حين تحدد التطور نحو ثقافة مثالية.

بعد وضعه النهائي، فإن إتجاه مساره أصبح واضحاً، وهو أن يترك للسوق تحديد مجالات هذه التقنية إعتماداً على المنافسة الحرة وتعظيم الربح. وبلا شك، فأن نمط التطور الثقافي في قرن البيوتكنولوجي سوف يعتمد إلى حد كبير على نجاح هذا التسويق.

فبالرغم من وجود صعوبات ومقاومات لعملية تسويق البيوتكنولوجي، حيث يعتبر الكثير من العلماء وبعض المفكرين أن إنتاجات البيوتكنولوجي ترتبط بمعنى الإنسانية ولا يجب أن تترك لحكم السوق فقط ليحدد مسارها، إلا أن الإتجاه نحو التسويق يسير في خطوات سريعة. نظراً لأهمية هذا الإتجاه وتأثيره على تطور الثقافة عالمياً وعربياً، فسوف نتابع بعض المراحل التي تمر بها عملية تسويق البيوتكنولوجي، التي بدأت منذ حوالي عقدين من الزمان وهي كما يلي [14]:

- التقدم العلمي والتقني والذي يعطي الإمكانية لفصل وتثبيث تحديد الهوية (Identify)، وإعادة تجميع عوامل الوراثة (الجينز Genes) لأغراض إقتصادية، **وقد تم ذلك**.
- منح إمتيازات إحتكارية على العمليات "الجينية" المذكورة أعلاه ومعالجاتها المختلفة، مثل (Organs, Genetically engineered tissues, Cell lines)، مما يعطي السوق اليد العليا في تطور علم البيوتكنولوجي والتجارة في منتجاته. **وقد تم ذلك أيضاً**.
- وجود العولمة يعطي شركات "صناعة الحياة Life Companies" سلطة واسعة على منتجات أساسية لحياة البشر في مختلف أنحاء العالم، مثل الإنتاج الزراعي والأدوية وصناعة الطب عموماً، بجانب خصوصيات أو مميزات المخلوقات الحية. **وهذا في مرحلة التكوين**.
- رسم حوالي 100,000 من الجينات، التي تمثل التكوين الجيني للإنسان (Human Genome) الذي يعتبر خطوة عملاقة لفهم خصوصيات الإنسان، ومن ثم إمكانات تغيير هذه الخصوصيات. وهذا التطور قد بدأ بالفعل لتمييز وعلاج الكثير من الأمراض والسلوك الشخصي.
- تطور الكمبيوتر كوسيله وآليه أساسية للتحكم في الإتصالات وتنظيم صناعة البيوتكنولوجي. **وقد أصبح ذلك حقيقة**.
- وضوح منظور جديد لمعنى الحياة وبروز ثقافة جديدة تعطي الشرعية لهذه التقنية الجديدة: منهجيتها، توزيع إنتاجها وعائدها، وإفرازاتها السلبية والإيجابية . **وهذا في دور التكوين أيضاً**.

خاتمة وملاحظات عن الثقافة والتنمية في الوطن العربي

تدل النظرة التاريخية التي تبنيناها في هذه الورقة، على أنه خلال عدة قرون من الزمن نبعت ثقافات مختلفة نتيجة للتقدم العلمي والتقني، بدءاً من عصر الزراعة (الموجة الأولى)، إلى عصر الصناعة الميكانيكية والكيماوية (الموجة الثانية)، إلى عصر البيوتكنولوجي (الموجة الثالثة التي تبزغ حالياً). وكما رأينا، فقد أعطت كل موجة مفهوماً جديداً لطبيعة الحياة ولتطور ثقافي يتماشى مع هذا المفهوم الجديد، ويعطي الشرعية لنمط الحياة وتوزيع فرصها التي تبزغ في زمن التقنية المعاصرة. ولكن هذه الحركة التاريخية لا تعني أن التطور الثقافي قد شمل بالتساوي كل أجزاء المعمورة. فما زالت مجموعات كبيرة من الناس في مراحل تطورية مختلفة، بعضها يعيش ثقافات ما قبل عصر الصناعة، وبعضها يعيش ثقافة الموجة الثانية، بينما تمر مجموعات أخرى بمرحلة التطور إلى عصر البيوتكنولجيات، وكل بمفهومة عن طبيعة الحياة وعقائدة الروحانية.

---

[14] أنظر (Rifkin:p 8-9) .

وقد أدى عدم المساواة في التطور التقني والثقافي بين الأمم، إلى تقسيم العالم إلى مجموعات إعتماداً على تطورها التقني، مثل: مجموعة متقدمة (Developed) ومجموعة غير متقدمة (Developing)، أو مجموعة "عالم أول" ومجموعة "عالم ثالث"، ثم وصف هذه المجموعات بطريقة تحتاج إلى الدقة، بأنها حضارات (Civilizations) مختلفة [15]: الحضارة الغربية، الصينية، الإسلامية أو العربية، مع تجاهل المنبع الموحد التي نشأت منه هذه الحضارات، بينما يقود هذا التوزيع الوصفي إلى نتائج سلبية للتقدم الحضاري والثقافي العالمي.

في مساهمات حديثة، إعتبر بعض الباحثين أن هذه المجموعات، مع أنها تمر بمراحل تطورية وإنتقالية، إلاّ أنها تمثل حضارات ثابتة ومختلفة عضوياً عن بعضها البعض، وبالتالي فإنها لا بد أن تتصارع على حد هذه المقولة (أنظر هامش 13 لبعض المراجع). وهذه المقولة تعتبر في نظرنا، تحليلاً وإستنتاجاً خاطئاً وذو خطورة . حيث أنها تخلط بين المجتمعات التي تمر بمراحل تطور ثقافي وتبحث عن طرق للتوافق بين المنهجية العقلانية والسمات الروحانية، وبين المجتمعات التي تفرض ثقافاتها أو حضاراتها بالعنف والقوة على الآخرين إعتماداً على نظرة تليولوغية، تومن بأن ثقافتهم الراهنة هي نهاية المطاف، حيث أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان. وهذا الخلط المنهجي ونداء الصراع الذي يصاحبه، يمنع التطور الثقافي والحوار بالحسنى الذي يؤدي إلى نشر السلام والرفاه في أرجاء العالم. بينما يقود هذا الخلط والنداء بالصراع إلى إستنبات ثقافات تبنى على الكراهية والعنف وترجع بالبشرية إلى مقولة الأوجينيقية (Engenics)، وإلى آليات العنف التي ميزت عهود ما قبل التطور الثقافي الرمزي (Pre-symbolic Cultural Evolution).

فما هو وضع ومستقبل الثقافة والتنمية في الوطن العربي، في هذه التطورات التاريخية والتقنية والثقافية، وخاصة في ضوء الوضع الحالي للبيئة العالمية؟ والإجابة على هذا السؤال تحتاج إلى إسهاب وتحليل مفصل لا تسمح به المساحة المحددة لهذه الورقة. ونكتفي هنا كخاتمة بتقديم بعض الملاحظات التي يمكن بلورتها في أربعة أسئلة محورية، ونحاول الإجابة عليها في صيغة حوار مفتوح.....

السؤال الأول : ما هي المرحلة التقنية التي يمر بها الوطن العربي؟

نقاط الحوار: الوطن العربي لا يمثل وحدة متجانسة تمر بنفس المرحلة التقنية. فبعض الأقطار العربية ما زالت في مرحلة الزراعة، بثقافتها وتقنيتها، بينما يعتمد البعض اعتماداً شبه كلي على موارد غير متجددة بثقافة مختلفة وتحتاج إلى توضيح لاحقاً، كما يعتمد البعض الآخر على علاقات تجارية ومالية بلا قاعدة عريضة إنتاجية صناعية مستدامة. وهذا الإختلاف موجود بين الأقطار العربية وفي داخلها، وكل له منظوره الخاص نحو طبيعة الحياة، كما ذكرنا سابقاً، وذلك بالرغم من هيمنة العقيدة الإسلامية والعقائد الروحانية الأخرى. فمنظور الطبيعة، وبالتالي التطور الثقافي، كما ذكرنا سابقاً، يختلف بإختلاف المرحلة التقنية التي تعيشها المجتمعات العربية. ويمكن القول أن العالم العربي لم يدخل بعد الموجة الصناعية الثانية. وربما كان الإستعداد أكبر للموجة الثالثة.

السؤال الثاني : ما هو منظور الطبيعة وتطور الثقافة العلمية وعلاقة ذلك بالمرحلة التقنية التي يمر بها الوطن العربي؟

نقاط الحوار: إن دخول المجتمعات والأقطار العربية مرحلة الموجة الصناعية الثانية يستدعي وجود ثلاثة عوامل ضرورية :

---

[15] ونعني بحضارة الإنتاج المادي خلال فترة زمنية معينة نتيجة لتطور الثقافة وتفاعلها مع البيئة الطبيعة والإجتماعية.

1. عدم تجمد العقلانية، والتي يبدوا أن المنطقة لم تتحرر منها كلية.
2. النظر إلى نمط الحياة كتطور جزئي، حيث يكون العامل، وصاحب العمل، والإداري، ومطوروا العلوم والتقنية كأجزاء تتطور، كل في مجالة، ولكنها في مجموعها تعطي الحياة والكفاءة للمجتمع ككل. كل يعمل بخالص مجهوده في حين أن الكل يتحرك ليعطي الأجزاء حقها وشرعيتها. ويبدو أن هذه النظرة الجزئية المتطورة لم تدخل بعد كمنظور للحياة في أغلب أرجاء الوطن العربي. فالنظرة غير الجزئية ما زالت هي الغالبة، حيث يكون فيها الفرد أو المؤسسة منفرداً ولكن معتمداً على طبيعة الأشياء أو مساندة الحكومات وأولي الأمر لتسيير وتيسيير الأمور، ما زالت هي الثقافة المهيمنة في المنطقة.
3. نتبع هذه الثقافة من نمط التنمية في البلاد العربية النفطية وغير النفطية على حد السواء (لدراسة عن هيمنة هذه الثقافة في البلاد النفطية، أنظر يوسف الإبراهيم وإسماعيل سراج الدين (2001/1998)).

السؤال الثالث: ما هي إمكانات تطبيق منهج التنمية صنو الحرية وما هي الشروط اللازمة لهذا التطبيق؟

نقاط الحوار: التنمية صنو الحرية تعنى كفالة الحقوق وتساوي الفرص لإفراد وجماعات المجتمع، وليس كفالة النتائج، حيث أن هذه الكفالة الأخيرة تقود المجتمع إلى ثقافة التواكل وعدم المنافسة الشريفة (مثلاً: Free Rider). فالتنمية صنو الحرية تعنى توافر الصحة والتعليم والحقوق المدنية والسياسية لأفراد المجتمع، بغض النظر عن نوعهم أو فصيلتهم أو عقائدهم، كما أنها تعنى أن المجتمع والإقتصاد ككل يتماشى مع تطور أجزائه بما في ذلك توازن السكان مع البيئة وتواجد الثقافة في الحكم والقانون. فالحريات تقوى جذورها مع نمو الشجرة، والعكس صحيح، حيث أنه في غياب النمو، لا مفر من تقلص الحريات. وهذا يعني وجود ثقافة عامة تعطي الشرعية اللازمة لكفالة الحريات، وعدم الشرعية في غياب هذه الكفالة، وذلك من خلال مشاركة جماهرية فعالة في إتخاذ القرار. وهذه الثقافة لا تنبت وتثبت بقانون بل تنبع من التطور، من خلال تجارب الأفراد والمؤسسات مع فعاليات الحكومات وذوي القرار.

السؤال الرابع: ما هو دور العوامل الخارجية في التطور الثقافي والتنمية بالوطن العربي؟

نقاط الحوار: إن وصفنا للعوامل الداخلية الخاصة بتطور الثقافة العربية وللشروط اللازمة لتطبيق منهج التنمية صنو الحرية، لا يعني أن هذه العوامل والشروط كافية للتوصل إلى تناسق بين نمط التطور الثقافي والتنمية المستدامة. فإن هناك عوامل خارجية ليس للسياسات الداخلية حكم عليها في أغلب الأحيان، ذات تأثير حيوي على تطور الثقافة ومسار التنمية بالوطن العربي. فنتيجة لتطور تقنية المعلومات، أصبح تبادل المعلومات يتم بسرعة فائقة. ولهذا التفاعل منافع ومضار في آن واحد. والمقصود هُنا بالمنافع هو الإثراء المعرفي والعلمي الذي يمكن أن ينتج عن هذا الإنفتاح والتفاعل. بينما المضار المجتمعية تتلخص في الهزات الناجمة من ضخامة التفاعل ونوعية المعلومات المتاحة والتي قد تؤدي إلى مناخ غير مستقر بتكلفة عالية لمسار التنمية. ولكن السياسات المباشرة التي تحاول إغلاق الإنفتاح المعلوماتي تبدو ضارة غير عملية. فهناك ضرورة خلق وعي كاف بين المواطنين للتفرقة بين المفيد والضار في تبادل المعلومات، وحيث ينبع هذا الوعي من: إنتشار التعليم بنوعية عالية، وثقة المواطن في كفالة الحقوق والحريات، وشفافية نظام الحكم.

ومن جانب آخر، فإن وضع المنطقة الجيوبوليتيكي والمميز يضيف إلى الطابع الخاص للثقافة العربية سمات تشوبها درجة عالية من الترقب وعدم الإستقرار، وعدم الثقة في المستقبل. فهذا الجو الثقافي، غير المستقر ينمي الشعور بأن الخيارات المتاحة هي خيارات رد فعل، حيث يصبح المنظور السائد قصير الأجل حتى في معالجة القضايا الأساسية في الوطن العربي، والتي تحتاج بطبيعتها إلى تخطيط ومعالجات طويلة الأجل، حيث تصبح المعالجات لهذه القضايا الأساسية آنية في منهجيتها ومنظورها.
إن التحدي الذي تواجهه المنطقة هو أن لا تصبح هذه العوامل الخارجية مقيدة للمسيرة، وذلك بخلق الأرضية المناسبة لتطور ثقافي بلا خوف أو ترقب.

وأخيراً فإن التطور الثقافي في الوطن العربي نحو ثقافة عدم الإستقرار وعدم الثقة في المستقبل هو نتيجة طبيعية للنمط الحالي لتطور النظام السياسي العالمي والذي ينقصه وجود حكومة عالمية تتسم بالعدالة والشفافية والذي يؤيد تعدد الحضارات والثقافات وتفاعلها عن طريق الحوار وليس الصراع. فيبدو أن مستقبل العالم يحتوي على مراحل شاقة وطويلة – لا بدّ من عبورها للوصول إلى نمط تنموي عالمي عادل ومفهوم أفضل لمعنى الحياة ووضع الإنسان في هذا المفهوم.

ونود أن نؤكد على أن تواجد واستدامة علاقة إيجابية بين التطور الثقافي والتنمية يعتمد أساساً على وجود توازن بين طموح الأفراد بشخصياتهم واهتماماتهم المتباينة، وإمكانات السبق الفردي، وبين متطلبات وتماسك المجتمع بقيمه وترابطاته ودرجة سيطرة الحكومة ونحن نعتبر أن المحافظة على هذا التوازن الحيوي، خاصة من البيئة الحالية للعولمة بقيمها التي تركز على التقدم المادي والتي تعتمد على العنف والصراع للوصول إلى أغراضها وحلّ الخلافات بين المجتمعات البشرية في غياب قانون عالمي عادل قابل للتنفيذ، هو التحدي الكبير الذي يقابل البشرية من الأجيال القادمة.

ويبدو أن العنف البدائي مازال جزءاً أساسياً من طبيعة البشر. وربما كانت محاولات المجتمعات لعلاج هذا العنف الطبيعي من خلال التعليم من جهة، ومن خلال إشغال الأفراد والمجتمعات في أنواع الرياضة التنافسية العنيفة في بعض الأحيان من جهة أخرى، لها تأثير ناجح جزئياً في التحكم في هذا العنف البدائي، خاصة على مستوى البيئة المحلية. ولكن هذه الاستراتيجيات لا تبدو ناجحة، إن لم تكن فاشلة على مستوى المجتمع العالمي. ويشهد على ذلك حروب القرن العشرين وما نشهده من صراعات دامية في بداية القرن الحالي . فكما أوضح برتراندرسل Russel (1996)، أنه بلا شك يعتبر نمط أخلاقي غريب وغير مقبول أن تنتهي مباراة كرة قدم، على سبيل المثال، بأن يعدم أو يموت جوعاً أفراد الفريق المغلوب؟ ولكن هذا هو ما يبدو " طبيعياً " في النمط الحالي للعلاقات الدولية، بما في ذلك النداء يشعلون صراع الحضارات وذلك بغض النظر عن ضعف منهجية هذا الشعار ونجوحه إلى " خلق حافزاً طبيعي " للبحث عن عدو لتنحى عليه اللائمة، تماماً كما كان الحال في عهود الهمجية.

المراجع العربية

الإمام، محمد محمود (1996). "الأبعاد المجتمعية للتنمية البشرية"، في الجابري والإمام: 91-151.

الجابري، محمد عابد و محمد محمود الإمام (1996). "التنمية البشرية في الوطن العربي: الأبعاد الثقافية والمجتميعية" سلسسلة دراسات التنمية البشرية، رقم (2) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة (151 صفحة).

على، عبد القادر علي (2000 - أ)، "مراجعة كتاب: التنمية صنو الحرية"؛ مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثاني.

على، عبد القادر علي (2000 - ب)، "مراجعة كتاب: ثروة وفقر الأمم: لماذا البعض بهذا الثراء والبعض الآخر بهذا الفقر؟"؛ مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

قطب، سيد (1988). "نحو مجتمع إسلامي". القاهرة: دار الشروق (152 صفحة).

المراجع الإنجليزية

Audi, Robert, General Editor (1999/1995 Second edition). The Cambridge Dictionary of Philosophy. Cambridge, UK: Cambridge University Press. [1001].

Al-Ebraheem, Yousef and I. Sirageldin (2001). " Budget Deficit, Renewable Resource Gap, and Human Resource Development in Oil Economies". In I. Sirageldin (ED), Population Challenges in the Middle East and North Africa: Towards the 21st Century. London, UK and Cairo Egypt: I.B. Tauris and AUC Press.

---------- (1996). Authority and the Individual. Florence, KY: Routledge.

Barbu, Zevedei (1971). *Society, Culture and Personality*. New York: Schocken Books. [183].

Boulding, Kenneth (1958). *The Skills of the Economists*. London, UK: Hamish Hamilton. [193 pages].

Cassirer, Ernst (1944). *An Essay on Man*. New Haven and London. Yale University Press. [237 pages].

Collinson, Diane (1990/1987). *Fifty Major Philosophers: A reference guide*. London and New York: Croom Helm Ltd. [170 pages].

Dasgupta Partha and I. Serageldin (Eds. 2000). *Social Capital: A Multifaceted Perspective*. Washington D. C: The World Bank. [424 pages].

Diamond, Jared. (1999). *Guns, Germs and Steel: The fates of human societies*. NY: W. W. Norton & Company. [480 pages].

Eatwell, John and Lance Taylor (2000). *Global Finance at Risk*. New York: The New Press. [258 pages].

Eisenstein, Elizabith L. (1983). The Printing Revolution in Early Modern Europe. Cambridge: Cambridge University Press

Fukuyama, Francis (1999). *The Great Disruption*. New York: A Touch Stone Book/ Simon & Schuster. [354 pages].

Harrison, Lawrence E. and Samuel P. Huntington, (Eds. 2000). *Culture Matters: How values shape human progress*. New York: Basic Books. [347 pages].

Hayek, F. A. (1955). *The Political Ideal of the Rule of Law*. National Bank of Egypt Fiftieth Anniversary Commemoration Lectures. Cairo, Egypt: National Bank of Egypt. [60 pages + notes].

Ibn Khaldoun (1978/1967). *The Mugaddimah: An introduction to history*. Translated from the Arabic by Franz Rothenthal, abridged and edited by N. J. Dawood. London and Henley: Routledge and Kegan Paul. (465 pages).

Johnson, Harry G. (1965). *The World Economy at the Crossroads.* London, UK: Oxford University Press. [106 pages].

Landes, David S. (1999/1998). *The Wealth and Poverty of Nations*. New York: W.W. Norton & Company. [658 pages].

Magee, Bryan (1971). *Modern British Philosophy*. Oxford, UK: Oxford University Press. [287 pages]

Mills, J. S. (2000/1989). *On Liberty and Other Writings*. [Edited by Stefan Collini]. Cambridge: Cambridge University Press. [289 pages].

Morgan, James, Ismail Sirageldin and N. Baerwaldt (1966). *Productive Americans*. Ann Arbor, Michigan: University of Michigan Press. [546 pages].

Rifkin, Jeremy (1998). The Biotech Century: Harnessing the Gene and Remaking the World. New York: Jeremy P. Tarcher / Penguin Putman. [271 pages]

Russell, Bertrand (1972/1945). *A History of Western Philosophy.* New York: Simon and Schuster. [895 pages].

Said, Edward W. (201). " The Clash of Ignorance ", Feature Story, in The Nation, October.

Sen, Amartya (2000). *Development as Freedom.* New York: Anchor Books – Random House Inc. [366 pages].

Shweder, Richard. (2000). "Moral Maps, "First World" Conceits, and the New Evangelists". In Harrison and Huntington: 158-177.

Sirageldin, I. (2000). "Elimination of Poverty: Challenges and Islamic Strategies." *Islamic Economic Studies*, Vol.8, No. 1, October: 1-18.

Sirageldin, I. (2001). "Human Development in the 21st Century: An Evolutionary Perspective." In *Our Fragile World*. Forerunner to the UNESCO-EOLSS. Paris and London: UNESCO-EOLSS.

Strauss, Leo (1989). *The Rebirth of Classical Political Rationalism: An Introduction to the thought of Leo Strauss.* Selected and introduced by Thomas L. Pangle. Chicago and London: Chicago University Press. [285 pages]

Toynbee, Arnold (1946/1947). *A Study of History*. New York London: Oxford University Press. [617 pages].

UNDP (1999). Human Development Report 1999. New York: Oxford University Press. [262 pages]

Williams, Bernard (1983). Ethics and the Limits of Philosophy. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press. [230].